حول تنظيم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري

صبايحي ربيعة (1)

(1) أستاذ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر العولمة
والقانون، جامعة مولود معمري، 15000 تيزي وزو، الجزائر.
البريد الإلكتروني: rabea.sbaihi@ummto.dz

الملخص:

يتحدد موضوع تنظيم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري بالبحث في مكانة ودور هذه المؤسسات من خلال الاطار القانوني الذي ميّزها به المشرع لتساهم في دفع عجلة التنمية، علماً أنّ مثل هذا الاطار لم يتقرر وجوده إلاّ ابتداء من 2001، وقد أظهرت نتائج تطبيقه ضعف مساهمة هذه المؤسسات وعدم تحصيلها مستوى نمو يذكر، مما كان دافعا لإعادة النظر في الدور الموكول لها، وانسجاما مع مستجدات الاستثمار لسنة 2016 تكّرس معه القانون التوجيهي لهذه الفئة من المؤسسات سنة 2017 وأدرج ضمنه أسلوب جديد للتعامل معها وردت تفاصيله في القاعدة الثلاثية الأقطاب التي تقوم على توفير الدعم المؤسّساتي والمالي وإيجاد الهياكل التي تعمل وفق إجراءات مرنة تجمع بين التبسيط والتوجيه من أجل استخدام أمثل لمواردها والوصول إلى الرفع من مستوى أدائها الاقتصادي والاجتماعي، مما يساهم في تعزيز مركزها التنافسي واحتضانها لمكانة سوقية مميزة على المستوى المحلي والدولي، وهو ما يعدّ حصيلة لتطبيق رزمة التدابير المتنوعة من حيث ترقيتها ودعمها.

الكلمات المفتاحية:

مؤسسة صغيرة ومتوسطة، الامتيازات المالية، الدعم المؤسّساتي، المناولة، الإعلام الاقتصادي، تنظيم، تحفيز.

تاريخ إرسال المقال: 2020/04/17، تاريخ قبول المقال: 2020/08/31، تاريخ نشر المقال: 2020/10/31

لتهميش المقال: صبايحي ربيعة، "حول تنظيم وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 03 (عدد خاص)، 2020، ص ص. 129-147.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: صبايحي ربيعة، skyblu235@gmail.com

The Organization and Motivation of Small and Medium-Sized Businesses in Algerian Law

Summary:

The organization and Motivation of SMEs in Algeria is determined by examining their situations and roles in promoting development, in particular through the specific legal framework of these companies since 2001

The application of this framework has shown a weak contribution and an inability to reach a significant level of growth, hence the will of the State has reconsidered their roles with a view to improvements and within the framework of investment (2016), through the directive law (2017), which includes new methods

These are mentioned in the tripartite rule, which provides institutional and financial support as well as structures operating according to flexible procedures which combine simplification and orientation.

This approach is part of the desire to optimize the use of resources for an increase in economic and social performance, in order to strengthen the competitive position of SMEs in national and international markets.

Keywords:

SMBs, Organization, Motivation, Financial privileges, Institutional support, Economic Information System, Subcontracting.

De l'organisation et de la motivation des petites et moyennes entreprises en droit Algérien

Résumé :

L'organisation et la motivation des PME en Algérie sont à l'œuvre depuis 2001. Toutefois, le cadre juridique les régissant a montré une faible contribution et une incapacité à atteindre un niveau de croissance significatif, d'où la volonté de l'Etat a reconsidéré leurs rôles dans une perspective d'améliorations du cadre d'investissement (2016), par le biais de la loi directive (2017), qui inclus de nouveaux modes d'organisation.

Cette démarche s'inscrit dans la volonté d'optimiser l'usage des ressources pour une augmentation des performances économiques et sociales, afin de renforcer la compétitivité des PME.

Mots clés :

PME, Sous-traitance, information Economique, soutien institutionnel, privilèges financier, organisation, motivation.

مقدمة

يشكل توفير المناخ الملائم للاستثمار الاقتصادي أهمّ التحديات التي واجهت الدول النامية - ومنها الجزائر - التي لم تتجح في تحقيق مستوى النمو المرغوب فيه، أو تشكيل قاعدة اقتصادية متطورة في إطار منظومة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي أخفقت نسبة كبيرة منها في تحقيق رقم الأعمال ومستوى الأداء الذي يؤهلها للبقاء صامدة في السوق المحلية والدولية على السواء، وذلك بالرغم من الدعم المالي الذي كانت توفره لها الدولة من الخزينة العمومية.

بناء على المتقدم ذكره، فإنّ غالبية الدول شهدت تطورات متعاقبة -متسارعة، وعرفت توجه كبير نحو خلق قاعدة اقتصادية قوية من خلال إيجاد بنية استثمارية ملائمة ومحفزة تجمع بين المؤسسات العملاقة التي تحضّي بدور المحتكر للسوق وهي تحقق أدوار تنموية معتبرة، وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دور تكميلي للأولى.

إنّ التوجه الذي تبنته الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 إلى يومنا هذا، لا يختلف في مضمونه وشكله عن توجه غالبية الدول في العالم وفي مقدمتها الدول الليبيرالية التي اعتمدت نظام المشاريع المقاولتية التي أثبتت فعاليتها في بناء اقتصاد متين وقوة اقتصادية بالتحديد ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

وقد وجدت الجزائر في تجربة هذه الدول - وبعض الدول المتعاملة معها اقتصاديا- مخرجا لأزمة المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، فاتجهت نحو تكريس نظام قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وركزت في سياستها على جهود تنطوي على تعزيز مكانة هذه المؤسسات لتكون الشريك والبديل إن اقتضى الأمر لخدمة وتطوير الاقتصاد الوطني، في ظل البحث عن البديل الاقتصادي للمحروقات والتخلص من تبعيته التي تضرب استقرار الاقتصاد الوطني في كل أزمة يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

تستهدف الجزائر من خلال سياستها في دعم وتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلق قاعدة اقتصادية متينة ينضم إليها عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تنشط في جزء واسع من الإنتاج والتسويق وفي مشاريع البحث والتطوير، وفي كل هذه الأدوار والأنشطة تشكل تلك المؤسسات مفتاحا لتطوير قاعدة القطاع الخاص في ظل نظام دولة بدأت معالم الاقتصاد التنافسي ومبادئ العولمة تستقر فيه.

بناء على ما تقدم، واعتبارا للدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فتح مناصب الشغل ومساهمتها في زيادة الإنتاج الداخلي والخام والقيمة المضافة، فإننا ارتأينا تناول المقال من خلال إشكالية محورها التساؤل: عن واقع اهتمام المشرع الجزائري بتكريس تنظيم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية دورها التنموي من خلال التدابير التحفيزية المدرجة في آخر تنظيم قانوني لها؟ اعتمدنا في تحليل هذه الإشكالية على الخطة التالية:

المبحث الأول: تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين هاجس التهميش وإكسابها صفة المتعامل-المتدخل
المبحث الثاني: القاعدة الثلاثية الأقطاب: تدبير جوهري لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين هاجس التهميش وإكسابها صفة المتعامل-المتدخل

إن توجه الجزائر نحو تكريس نظام قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرّ من خلال عدّة مراحل، وتشكل هذه المراحل في جملتها تأصيل لفترات إصلاح هذه الفئة من المؤسسات في تاريخ المنظومة الاقتصادية في الجزائر، وقد تميزت أولى هذه المراحل بعدم الاهتمام بمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسيادة فكرة أنّ بناء الاقتصاد يكون على عاتق المتعامل الاقتصادي العمومي¹، ثمّ وتحت تأثير الأزمة انقلبت الموازين وتوزع الدور الاقتصادي بين القطاع العام والخاص باعتبارهم شركاء في سوق الاقتصاد التنافسي (المطلب الأول) وكان من نتائج الاعتراف بالقطاع الخاص أن عرفت فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا على المستوى العملي والتنظيم القانوني، بقي المشرع يتابع حركته مصدرا قانونا جديدا في 2017 تضمن تحديدا دقيقا لمواصفات وأشكال هذه الفئة من المؤسسات يحقق -في نظر الكثير من المحللين- انسجاما قويا مع التوجهات المبرمجة اقتصاديا واجتماعيا منذ 2016 (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

البحث في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال القوانين ذات الصلة بالاستثمار والنشاط الاقتصادي، تقودنا نحو الفصل بين مرحلتين متميزتين من حيث مضمونها وتوجهاتها، تميزت الأولى بانعدام وجود هذه المؤسسات من الناحية القانونية وبالتالي غيابها المطلق من محاور البرامج الاقتصادية الأولى للجزائر إلى غاية بداية سنة 2000 (الفرع الأول) وقد تولد عن الأزمة التي عرفتھا الجزائر في عشرية التسعينات رغبتها في الأخذ من تجارب الدول التي تتعامل معها اقتصاديا، ويهدف إحداث التنويع ورفع مستوى الأداء الاقتصادي حدثت نقلة نوعية لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2000 (الفرع الثاني).

¹ - « Dans le domaine de l'industrie, l'intervention du secteur privé national est à restreindre aux activités qui relèvent de la petite entreprise et qui porte sur le dernier stade de transformation industrielle...Le rôle du secteur privé dans l'industrialisation en Algérie est resté longtemps ambigu. » Voir : AMIAR Habib, « La politique du redéploiement stratégique dans le cadre de la transition de l'économie Algérienne », Revue Critique De Droit Et Sciences Politique, FDSP, Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Numéro 02/2018, pp.11 -12.

الفرع الأول: تهميش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية قبل سنة 2000

برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية ليس مفهوما اقتصاديا فحسب، بل مفهوم ديناميكي ينطوي على الجهد المبذول في سبيل تغيير أوضاع قائمة نحو الأفضل، بتحديد أهداف يراد الوصول إليها انطلاقا من أرضية تتميز بمتغيرات وخلفية إيديولوجية محددة، ولهذا لا يمكن عزل سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر عن مسألة التغيير في القناعات الأيديولوجية لدى دوائر القرار السياسي بانتقالهم من أيديولوجية إلى أخرى وأخرتها أيديولوجية اقتصاد السوق.

مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمجموعة من التحوّلات، تحت شعار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وقد تعاقبت مبادرات الإصلاح من مرحلة إلى أخرى على قدر تعاقب الحكومات، إلا أنه في ثنايا المبادرات الأولى منذ 1965 لم يرخص للقطاع الخاص -بما فيها المؤسسات الصغيرة- إلا نطاق محدود للتدخل في المجال الاقتصادي، ويفهم معه أنه لم يكن لهذه المؤسسات حيز للتدخل في الاقتصاد.

الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في نهاية الثمانينات من أجل التحوّل من اقتصاد اشتراكي نحو اقتصاد السوق، لم تخرج في موضوعها وأهدافها عن الأدبيات الاقتصادية التي هيمنت على كل مرحلة من مراحل الاقتصاد الجزائري، وكان من الطبيعي أن تشغل أهداف الإصلاح في بداية التسعينات بالأوضاع التي ميزت المحيط الاقتصادي فيها والمتمثلة في عجز ميزانية الدولة وتضخم حجم الديون وأزمة تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وشبح البطالة الناجم عن تسريح العمال بالآلاف... الخ.

دفع الوضع المتقدم بأصحاب القرار نحو التفكير بجدية لإنقاذ الوضعية الاقتصادية للدولة² فجاءت فكرة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية³ من مختلف القيود خصوصا الإدارية منها باعتبارها مركز إنتاج ثروة ومركز للقضاء على مشكلة اليد العاملة الباطلة⁴، إلا أنّ ظلال تلك القيود بقيت قائمة من خلال الكثير من التدابير ذات

²-حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار حلبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص.43.

³-قانون 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، جريدة رسمية عدد 02 صادر في 13 جانفي 1988 (ملغى جزئيا).

⁴-حتمت الأزمة الخانقة التي عرفتها الجزائر منذ مطلع التسعينات من جميع المستويات والأصعدة (تدهور أمني، حصار سياسي، انعزال دولي) على صناعات القرار للتفكير بجدية في وضع حدّ للأزمة الاقتصادية من خلال إصلاحات مدعومة ببرنامج مالي من قبل الهيئات الدولية، بداية كانت بإعادة هيكلتها وفقا لمشروعية صندوق الدولي، ثم تكريس نظام لخصوصيتها من خلال الأمر رقم 95-22 مؤرخ في 17 جويلية 1995 يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية، جريدة رسمية عدد 50 صادر في 01 سبتمبر 1995، ملغى بموجب الأمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها، جريدة رسمية عدد 47 صادر في 22 أوت 2001 معدل ومتمم بموجب القانون رقم 08-01، جريدة رسمية عدد 11، صادر في 02 مارس 2008.

الطابع البيروقراطي ورواسب الأيديولوجية الاشتراكية والتي عادة ما تضمنتها قوانين المالية السنوية⁵، وفي هذه المرحلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ مطلع التسعينات، لم يحض موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ الأهمية من قبل صانعي القرار باعتباره آلية فعالة لبناء قاعدة وبنية تحتية متينة للاقتصاد الجزائري، بدليل أنه لم يصدر أي نص قانوني بخصوصها⁶.

الفرع الثاني: الاعتراف بأدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإكسابها صفة المتعامل المتدخل من بداية سنة 2001

في المرحلة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية (منتصف التسعينات)، استعادت الجزائر جزء من استقرارها السياسي، وعرفت بيئة المؤسسات الجزائرية عدّة تحولات بفعل سعي السلطات العمومية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بالاستجابة للشروط والمعايير التي تمكّن الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هذا من جهة، ومن ثانية بفعل الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات التي أبرمتها مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، ولعلّ أبرز تلك التحولات هي خلق أرضية لمبدأ حرية المبادرة التي تكرست في المادة 37 من دستور 1996، وبهذا تجسد الانتقال من اقتصاد تحركه المؤسسات الخاصة إلى جوار المؤسسات العمومية في إطار ضبط فعال للسوق والسيطرة على الاحتكارات من خلال سياسة تحفيز تصدر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁷، وكان من نتائج هذا التوجه أن صدر القانون التوجيهي الأول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001⁸، تضمن تدابير استثنائية وسبل تنميتها⁹، إلا أنّ هذه المؤسسات لم تسجل نتائج أو أرقام أعمال هامة تذكر، لأنها كانت تعاني

⁵-BRAHIMI Abdelhamid ; Stratégies de développement pour l'Algérie ; défis & enjeux ; Edition ECONOMICA ; Paris ; 1991.

⁶ -SELLAMI Ammar, Petites et moyennes industries et développement économique, ENAL, Alger, 1985, p.25. SETTI Zakia, « La PME privée en Algérie : Problématique de développement », دراسات اجتماعية, Volume 3- N° 3/2011, p.1. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعليمية،

⁷ - « Dès 1988, des mesures sont prises pour encourager et promouvoir l'investissement privé. L'Etat fait donc du développement des PME l'une de ses priorités, afin de lutter contre le chômage, moderniser le tissu productif national, contenir les importations et résoudre les déséquilibres régionaux », Voir : SEKKAL Houria « FORCES ET FAIBLESSES DES PME(S) PRIVEES ALGERIENNES : une analyse empirique à partir des enquêtes de 1995 et 2012 », Revue algérienne d'économie et gestion, volume 8, N°2/ 2015, p.150. DAOUDI Abdelkader, « Les stratégies de restructurations industrielle et leurs impacts sur les entreprises », MUTATIONS, N° 12, juin 1992, p.55.

⁸ -قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رسمية عدد 77 صادر في 2001.

⁹ - « Le redéploiement du secteur industriel implique l'accélération des mesures de promotion du secteur privé...l'objectif est la création d'un tissu de PME fonctionnant dans un cadre légal et le développement des groupes industriels et commerciaux...une politique systématique

من مشاكل وقيود بسبب توقعها ضمن بعض قطاعات النشاط التقليدي وإهمالها القطاعات المولدة للقيمة المضافة العالية، ذلك أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان يضم إلى غاية 2006 ما يلي:

-24252 مؤسسة في قطاع النقل والمواصلات.

-90702 مؤسسة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

-46461 مؤسسة في قطاع التجارة.

-14134 مؤسسة في قطاع الخدمات.

تميزت هذه المؤسسات بحالة الانغلاق، ورغم صغر حجمها وانخفاض رقم أعمالها وحصيلتها السنوية وبكل المعايير التي تميزها لم تتجه نحو الاندماج أو التحالف فيما بينها لرفع مستوى أدائها وتحسين قدراتها التنافسية إقليمياً ومحلياً¹⁰، من واقع هذه المؤسسات وتراجعها عن المساهمة في تطوير الاقتصاد، تطورت فكرة تعزيز وترقية مؤسسات القطاع الخاص ومن بينها فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سخرت لها من الامتيازات والوسائل ضمن بيئة ملائمة تسمح لها بالوصول إلى أهدافها بعيدة عن خطر الاحتكار الذي تمارسه المؤسسات الضخمة في السوق¹¹.

وفي إطار توجه جديد تعزز مبدأ حرية الاستثمار والتجارة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016¹²، بموجب المادة 43 منه¹³، وكذا قانون ترقية الاستثمارات¹⁴، وفي ظل المناخ الاستثماري الجديد تم وقف العمل بالقانون

d'aide a été accordée pour accroître ses capacités de compétitivité... » voir : AMIAR Habib, op.cit. p.17.

¹⁰ - «La PME Algérienne est resté en proie à d'énormes difficultés et qui continue à enregistrer un rythme de croissance assez lent qui est de 1.5% en 2005, et ce, malgré la priorité qui lui est accordée pour préparer ce secteur à prendre la relève du secteur public longtemps considéré comme source de richesses et d'emplois pour l'économie nationale»، Voir: SETTI Zakia, op.cit. p.2

وانظر كذلك: عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاق للنفط، دار هومة، الجزائر، 2016، ص.ص. 142-

143

¹¹ - DEWATRIPONT Mathias & PREAT Peter, « Pourquoi l'Etat intervient-il dans l'économie ? », Problème Economique, N°2.640, La Documentation Française, 17 novembre 1999, p.p. 3-6. ANDRE DE Michel, Le contrôle de l'Etat sur les organismes privés : Essai d'une théorie générale, L.G.D.J., Paris, 1966, p.2. DENIDENI Yahia, « La relation de travail et la politique de l'exonération fiscale de l'entreprise », REVUE ALGERIENNE Des Sciences Juridiques, Economiques Et Politiques, N° 02/2010, Faculté Droit- Université D'ALGER, p. 60.

¹²-قانون رقم 16-01 مؤرخ في 16 مارس 2016 يتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية عدد 14 صادر في 07 مارس 2016.

¹³-تنص المادة 43 على: "حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون، تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية".

¹⁴-قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، جريدة عدد 46 صادر في 03 أوت 2016.

رقم 01-18 و صدر القانون رقم 17-02¹⁵ الذي جاء في مضمونه منسجما مع التعديل الدستوري لسنة 2016 ومقتضيات الاستثمار التي تحددت معالمها في قانون 2016 الذي نص على تشجيع مختلف المبادرات الرامية للنهوض بالتنمية الشاملة وتفعيل دور المؤسسات بمختلف أحجامها باعتبارها من البدائل الحتمية لتحقيق التنمية المنشودة.

وقد استهدف القانون لرقم 17-02 النهوض بالمؤسسات المتعثرة خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يجدون أنفسهم أمام حالة فشل وإفلاس نتيجة العراقيل التي تعترض إنشاء ونمو مؤسساتهم.

المطلب الثاني: التحديد التشريعي لمواصفات وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتدخلة في المجال الاقتصادي

يشكل التحديد التشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين تشريعات واقتصاديات الدول المختلفة، إذ أنه بات من المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، زد على ذلك أنّ كلمة صغيرة ومتوسطة هي مفاهيم تقنية مما يكسبها الطابع النسبي الذي يجعلها تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل نفس الدولة متأثرا بالظروف الاقتصادية المحيطة وبالنظام السياسي كذلك¹⁶، وعليه فإنّ أحكام القانون رقم 17-02 وردت متأثرة بالتعديل الدستوري لسنة 2016 الذي يمجّد مبدأ حرية التجارة والاستثمار، وبمجريات الظروف الاقتصادية والواقع الاقتصادي الجزائري والتأثيرات السلبية الناجمة عن انخفاض سعر البترول، وقد اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مفهوم هذه التعديلات الشريك الفاعل في مجال النشاط الاقتصادي المتنوع، أفرد لها المشرع الفصل الثاني من الباب الأول من القانون أعلاه لتعريفها (الفرع الأول) ثمّ بيان تصنيفاتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتوقف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار حجم النمو الاقتصادي في الدولة ومستوى مواردها الاقتصادية والبشرية من حيث الانخفاض والارتفاع، وبناء على هذه المعطيات ورد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قانون رقم 17-02.

طبقا للمادة 5 من القانون رقم 17-02 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، فهي وحدة أو مركز لإنتاج السلع والخدمات، مقاييسها هي كالتالي:
- تشغل من واحد (01) إلى مائتي وخمسين (250) شخص.

¹⁵-قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة عدد 02 صادر في 11 يناير 2017.

¹⁶-ALFRED Jauffret, Droit commercial, 21^{ème} Edition, LGDJ, Paris, 1993, p.p.347-349.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية واحد (01) مليار دينار جزائري.

- تستوفي معيار الاستقلالية¹⁷.

لا يختلف تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 17-02 عما كان عليه في القانون رقم 01-18، إلا ما تعلق برقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية¹⁸، بحيث ارتفعت عما كانت عليه سابقا، وهذا راجع بالأساس إلى ضرورة تحيين القيم المالية من جهة وتدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية والدولية من جهة أخرى.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد القانون رقم 17-02 في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين: الأول يتعلق بعدد العمال، والثاني هو مؤشر رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، وبناء على هذين المؤشرين فإن تصنيف هذه المؤسسات يكون كمل يلي:

- المؤسسات المتوسطة: تشغل ما بين (50) خمسين و(250) مائتي وخمسين شخص، ورقم أعمالها السنوي ما بين (4) أربعة ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين (200) مائتي مليون د.ج إلى واحد (01) واحد مليار دينار جزائري.

- المؤسسات الصغيرة: هي المؤسسات التي تشغل ما بين (10) عشرة* إلى (49) تسعة وأربعين شخص، ورقم أعمالها لا يتجاوز (400) أربع مائة دينار، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز (200) مائتي دينار جزائري.

- المؤسسات الصغيرة جدا، هي المؤسسات التي تشغل ما بين (01-09) واحد شخص إلى تسعة أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من (400) مليون دينار، ومجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز (20) مليون دينار.

¹⁷-تنص المادة 5/ نقطة 3 من القانون رقم 17-02 على: "كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

¹⁸- c'est l'effectif qui est le principal critère quantitatif définissant une PME, l'union européenne et un grand nombre de pays de l'OCDE et en développement fixent la limite supérieure à 200 ou 250 personnes. L'application de la définition de la PME retenue par l'union européenne est adoptée par l'Algérie (adopté la charte de Bologne sur la PME en juin 2000) fondée sur trois critères : les effectifs, le chiffre d'affaire et l'indépendance de l'entreprise, A cet égard la PME comme étant une entreprise de production de biens et/ou de services employant une(1) à 250 personnes, dont le chiffre d'affaire annuel n'excède pas 2 milliards de Dinars ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 500millions de Dinars et qui respecte les critères d'indépendance. Voir : SAIDI Yahia, « La petite et moyenne entreprise (PME) comme moteur de création de l'emploi en Algérie », Revue des Sciences Economiques de Gestion et de Commerce, Institut des Sciences Economique, volume 17- n° 4/2013, p.188.

ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال والتصنيفات وذلك حسب المعايير التي توظف في هذا لتصنيف، إلا أننا نفضل الأخذ بمعيار الإمكانات للكشف على أهم الأشكال التي تندرج ضمنه لأهميتها من الناحيتين القانونية والعملية، وجوهر هذا المعيار في تصنيف تلك المؤسسات هو النظر إلى الإمكانات الإنتاجية والتسييرية التي يمكن أن تعتمد عليها خلال عملياتها الإنتاجية، وطبقا لذلك نميز بين ثلاثة أشكال نستعرضها فيما يلي:

أولاً-المؤسسات العائلية: وهي أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتمد على إنتاج سلع تقليدية محدودة التكلفة واعتمادها حصريا على جهود أفراد العائلة الواحدة وهو النمط الذي نجده بكثرة في الدول الآسيوية وبعض الدول الأوروبية مثل سويسرا حيث نجد معظم القطع الصرة التي تحتاجها شركة Swatch يكون مصدرها من عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقولة الباطنية.

ثانياً-المؤسسات الحرفية: تتميز هذه المؤسسات -على غرار الصنف الأول- من حيث أنها تمارس نشاطها في محل صناعي، وتستعين باليد العاملة من خارج نطاق العائلة التي تستخدم معدات بعيدة عن التطور التكنولوجي، تتبنى نظام محاسبة، وإنتاج، وتسويق وتخزين جد بسيط، تعمل في أغلب الأحوال في القطاع غير الرسمي خاصة عندما تحتكرها العائلة.

ثالثاً- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز هذه المؤسسات من حيث أنها آليات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹⁹، تعتمد طرق إنتاج وتسير حديثة ومتطورة، وهي تتفاوت في درجة استخدامها التكنولوجيا من مؤسسة إلى أخرى حسب كفاءتها وإمكاناتها، وتتميز منتجاتها بدرجة من الأمن والجودة وفقا للمواصفات القانونية والمتفق عليها، وهذا النوع من المؤسسات هو الذي قصده المشرع بالتنظيم الذي ورد في القانون رقم 17-02، وذلك بالنظر إلى الأهمية التي تكتسبها على مختلف المستويات، كما تشكل عامل محوري ومصيري لمقررات السياسة التنموية، ولاعتبار أنها تنشط في القطاع الرسمي فهي تتلقى كل أوجه الدعم على جميع المستويات سواء إنشاء أو تطوير أو تنمية.

¹⁹-Les PME jouent un rôle primordial dans le système socio-économique, par leur atout intrinsèque, il est établi qu'elles constituent un pas dans l'industrialisation et la dépoliarisation des activités économiques ... En Algérie, les PME sont devenues un acteur clés dans l'économie, en effet le nombre de PME est en constante augmentation, à partir de 2008 le poids de la PME dans le tissu industriel a fortement augmenté, et la densité des entreprises a presque quadruplé pendant que le nombre de créations a plus que doublé... » Voir : BOUYAHIAOUI Nacer & BENTEYEB Feryel & HAMACHE Souria, « Performance et compétitivité des PME Algériennes : Quelles leçon tirée des expériences internationales ? », Revue des réformes Economique et intégration dans l'économie mondiale, volume 9, N°18 /2014 , Ecole Supérieure de Commerce, p.p.61-72.

المبحث الثاني: القاعدة الثلاثية الأقطاب: تدبير جوهري لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أكد التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب المادة 43 منه على إلزامية تشجيع نمو المؤسسات المتدخلة، وتمّ التفصيل والتدقيق على هذا الموجب من خلال ما تضمنه القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، وأدرجت ضمن نصوصه حوافز استثمارية تمّ النص عليها في المواد من 05 إلى 20 مقررّة لفائدة أصحاب المشاريع في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى أساس هذه الأحكام صدر القانون رقم 17-02 متضمنا توجهات تستهدف الرفع من معدل مردوديتها تنافسيّتها²⁰ في السوق المحلي والوطني، وذلك من خلال استراتيجية الدعم الذي تمّ التخطيط له عبر القاعدة الثلاثية الأقطاب التي تتجسد ابتداءً في مرحلة الإنشاء، ذروتها الديمومة والاستمرارية، وتتوسط بين تلك والأخرى مرحلة الإنماء، وقد خصصنا هذا الجزء من المقال للتفصيل في المراحل الثلاثة التي تسري عليها القاعدة أعلاه، وبالتالي جمعنا بين مرحلة الإنشاء والإنماء لتقاربهما زمنياً من الناحية العملية (المطلب الأول) ثمّ مرحلة الديمومة (الاستمرارية) التي تستهدف تحويل تلك المؤسسات إلى مراكز تحقيق التنمية المستدامة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دعم مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلتي الإنشاء والإنماء

تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجراءات جديدة لإنشائها وإنمائها إلى غاية وصولها إلى مرحلة الديمومة بعيداً عن الديمقراطية الإدارية وتعقيدها، وفي هذا الصدد أدرج المشرع ضمن الباب الأول من هذا القانون نصوص قانونية تحدد قواعد وتدبير المساعدة والدعم في مرحلتي الإنشاء والإنماء وهي موزعة بين الدعم المؤسسي (الفرع الأول) وبين إدخال عنصر المرونة في التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الدعم المؤسسي الموجه لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظراً لأنّ الإدارة الجزائرية هي إدارة بيروقراطية تنقص فيها الشفافية عند دراستها الملفات، ناهيك عن الدعم الخيالي، وارتفاع تكلفة الضرائب ونقص التنسيق بين الإدارات وصعوبة الحصول على العقار محل المشروع

²⁰-La compétitivité de l'entreprise se définit comme la capacité d'un acteur économique déterminé à produire, à vendre et à se développer dans le temps, en valorisant ses propres acquis ou potentialités, dans un environnement ouvert et complexe...voir dans ce sens : DE KERVILER Isabelle, La compétitivité : enjeux d'un nouveau modèle de développement, Conseil Economique Et Sociale, octobre 2011, p.17.

الاستثماري، كل هذه مجتمعة منعت الكثير من المؤسسات من التطور وكانت سببا في فشلها²¹، وكذلك سببا دفع بالمشرع لتأسيس الأجهزة التي يتعامل معها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاز مشاريعهم وتبسيط الإجراءات القانونية أمامهم عند إيداع الملفات في كل مرحلة من مرحلة تمر بها، ولهذا فإن أهم الأجهزة التي أوكل إليها قانون رقم 02-17 تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

أولاً-الوكالة: هيئة عمومية ذات طابع خاص مكلفة بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الابتكار²²، وهناك الكثير من الهياكل التي كانت موجودة وتقدم الدعم لهذه المؤسسات كالبنوك²³، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تعمل جاهدة على إنشاء فرص استثمار واسعة للشباب بغرض امتصاص مشكل البطالة، حيث تتدخل في منح وتسيير القروض الاستثمارية، فضلا عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ثانياً-الهياكل المحلية التابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل في مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁴ نذكر في مقدمتها المجلس الوطني للتشاور الموجود على مستوى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة، وهو عبارة عن فضاء للتشاور يتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكر كذلك مشاتل المؤسسات المكلفة باستقبال ودعم واحتضان ومرافقة المؤسسات الناشئة عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة، وكانت أول المشاتل في الجزائر قد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فيفري 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات²⁵، أنشئت على إثره 14 مشتلة منها 10 محاضن و4

²¹ «En Algérie des efforts doivent être consenties pour limiter les problèmes liés à la bureaucratie veiller à instaurer plus de transparence au sein des administrations pour établir la confiance des opérateurs économique envers les institutions publiques». Voir : BOUYAHIAOUI Nacer & BENTEYEB Feryel & HAMACHE Souria, op. Cit.75.SI LEKHAL Karim, « Le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives », Recherches économiques et managériales- N° 12- Décembre 2012, Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et de Gestion, Université Mohamed Khider – Biskra, p.p. 47- 48.

²²-أنظر المواد 17 و18 من القانون رقم 02-17 السالف الذكر.

²³-محمد زيدان، "الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2009/7، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص.121.

²⁴-للتذكير في إطار تطبيق القانون التوجيهي الأول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية هذه الأخيرة في 25 فيفري 2003، وكانت وظيفته هو ترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، ومن جميع الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إعادة النص على تأسيس مجلس مماثل له بموجب المادة 24 من القانون رقم 02-17 بعنوان الهيئة الاستشارية الموسوعة على مستوى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخدمة هذه الأخيرة.

²⁵-جريدة رسمية عدد 13 الصادر في 26 فبراير 2003.

ورشات، ولأهميتها في تشجيع المشاريع المبتكرة ودعمها ومتابعة الإشراف عليها والسهر على ضمان ديمومتها، نص المشرع على مواصلة العمل بها في 2017²⁶.

ثالثاً-الهيكل الوطنية الموضوعة على مستوى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نجد في صدارة هذه الهياكل المجلس الوطني للتشاور وهو هيئة أو فضاء للتشاور موجود على مستوى الوزارة، مهمته تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁷، ويتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: إدخال عنصر المرونة في التعامل مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يستهدف إدراج عنصر المرونة في التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تبسيط الإجراءات أمام هؤلاء بهدف الحصول على الدعم المالي، وكذا توفير الوعاء العقاري الملائم لحجم المشروع وكذا إمكانيات صاحبه.

أولاً: تبسيط إجراءات الدعم المالي لضمان الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحت ضغط المشاكل والعراقيل التي كانت تكبح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وخاصة الصعوبات ذات الطابع المالي والمتمثلة أساساً في صعوبة الحصول على قروض من البنوك للشروط التعجيزية التي كانت تفرض نفسها كعائق في وجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة²⁸، تدخل المشرع وأقر سياسة دعم معتبرة وميسورة أمام كل أصناف المؤسسات المنصوص عليها في المواد من 7 إلى 9 إلا ما استثني بنص صريح²⁹. وتستفيد من تدابير الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49% من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الاستثماري³⁰، وتستفيد من الدعم حتى المؤسسات التي تسجل عند تاريخ إقفال حصيلتها

²⁶-أنظر المادة 20 من القانون رقم 17-02، السالف الذكر.

²⁷-أنظر المادة 24 من القانون رقم 17-02، السالف الذكر.

²⁸ -Plusieurs problématique se posent en matière de financement de projets de création d'entreprise, parmi celles-ci la faiblesse accusée en matière de fonds propres, l'absence ou l'insuffisance, dans certains cas, de garanties à présenter à la banque par les promoteurs. Des dispositifs de garantie des crédits bancaires d'investissement sont mis en place par les pouvoirs publics pour pallier à ces difficultés dont essentiellement. Voir: SAIDI Yahia, op.cit. 27.

²⁹-طبقاً للمادة 37 من القانون رقم 17-02 كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستفيد من هذا الدعم كل المؤسسات التي تندرج ضمن الشروط والمواصفات الواردة في المادة 5 من القانون السالف الذكر ويستثنى منها المؤسسات التي تنشط في المجالات التالية: المالية، التأمين، العقاري والاستيراد.

³⁰- طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم 06-11 مؤرخ في 24 جوان 2006، يتعلق بشركات الرأسمال الاستثماري، جريدة رسمية عدد 42، صادر في 25 جوان 2006، هدف شركة الرأسمال الاستثماري هو تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة، وتطبيقاً لهذا القانون فإنه في البرنامج المعتمد من الوزارة المكلفة

المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد المذكور أعلاه، على شرط ألا تستمر هذه الوضعية أكثر من سنتين متتاليتين³¹.

لأجل الغرض المتقدم أعلاه فإن الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبادر إلى تحديد احتياجات تلك المؤسسات في مجال التمويل وتشجع على استحداث الوسائل المالية الملائمة لحجمها وكذا الأولويات المحددة حسب شعب النشاط والأقاليم³²، ولنفس الغرض أنشأت على مستواها بموجب المواد 21 و 22 من القانون رقم 02-17 صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق³³، وظيفتها ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة³⁴.

ومن الحقوق التي استحدثها القانون رقم 02-17 لغاية تعزيز المكانة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر:

- توسيع مجال منح الامتياز في مجال الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³⁵، وذلك بالنظر إلى فوائد نشاط الامتياز في توسيع مجال الاستثمار، والرفع من معدل الأرباح بحكم ارتفاع جودة المنتجات وانسجامها مع المتطلبات الشرعية للمستهلك ناهيك عن فوائده التشغيلية والإدارية.

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغطية الفترة من 2009 إلى 2014، تعهدت البنوك العمومية بإنشاء فروع على شكل شركات ذات الرأسمال الاستثماري وشركات متخصصة في الإيجار المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف إنشاء 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

³¹-أنظر المادتان 7 و 12 من القانون رقم 02-17، السالف الذكر.

³²-أنظر المادتان 15/مط 5 و 16 من القانون رقم 02-17، السالف الذكر.

³³-نذكر أنه ليس لأول مرة تستحدث مثل هذه الصناديق، بل كان لها سابق وجود منذ 11 نوفمبر 2002 حيث أنشأ أول صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وكانت غايته مواجهة مشكلة الضمانات المطلوبة لقبول القروض البنكية، إلا أن شهد تأخر في بدء نشاطه إلى غاية 2006 بالإضافة إلى العراقيل العملية التي واجهته، ومع ذلك الكثير من الصناديق الثانوية التي كانت تخدم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطور التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)...الخ.

³⁴- Le montant minimal de la garantie par projet est de 5 millions DA et le montant maximal est de 50 millions DA...ce dernier désigne la garantie accordée et non le cout du projet. La garantie n'est offerte qu'après analyse du projet par la FGAR. La garantie définitive ne peut être octroyer qu'après la notification de l'accord de financement au promoteur par la Banque. Voir : SAIDI Yahia, op.cit. p.28

³⁵-أنظر المادة 23 من القانون رقم 02-17، السالف الذكر.

- تخصيص جزء من الصفقات العمومية للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشروط والكيفيات المحددة بموجب التنظيم المعمول به³⁶.

-إعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم وترقية المنتج الوطني³⁷.

ثانيا: تبسيط الإجراءات لتوفير الوعاء العقاري الملائم: بحكم أنّ إجراءات الحصول على العقار لتنفيذ أي مشروع -بغض النظر عن حجمه- يشكل أكبر المعوقات في الاستثمار بالنسبة لكل المؤسسات سواء كانت اقتصادية عملاقة أو متوسطة أو صغيرة³⁸، فإنّ القانون رقم 02-17 أكدّ من خلال المادتان 4 و 15/ مطة 2 منه على أهمية المبادرات التي تلتزم بها الجماعات المحلية لبسط الإجراءات من أجل تيسير الحصول على العقار لفائدته مع مبادراتها لتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية لها بما ينسجم مع النشاط الاقتصادي للمؤسسات، وهذا من خلال إجراء إحصاء حول احتياجاتها لهذا المورد لنشاطها الصناعي³⁹.

المطلب الثاني: تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان ديمومتها واستمراريتها

إنّ التدابير التي تكفلها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلتي الإنشاء والإيناء لا تأتي بنتائجها إلاّ إذا استمر الدعم ليغطي المرحلة المالية للمرحلتين السابقتين، ألا وهي المرحلة التي تستهدف ضمان ديمومة مشروع المؤسسة وحوزتها على حصة سوقية معتبرة، وتجسيدها لذلك فإنّ ترقية نظام المناولة أصبحت تشكل الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الأول)، وكذا تأطير تلك المؤسسات بنظام معلوماتي دقيق علمًا أنها تزاوّل نشاطا اقتصاديا في ظل ما تفرضه متطلبات العولمة والأسواق التنافسية المتطورة (الفرع الثاني)

الفرع الأول: ترقية نشاط المناولة

يعقد للمناولة دور مهم جدا لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تمكينها من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها وفي التحكم في وسائل الإنتاج، وفي ضبط الوحدات الإنتاجية وإتاحة فرص التشغيل لليد

³⁶- أنظر المادة 25 من القانون رقم 02-17، السالف الذكر.

³⁷-أنظر المادة 26 من القانون رقم 02-17، السالف الذكر.

³⁸ - Les difficultés à accéder au foncier, au financement bancaire et le mode de fonctionnement des administrations demeurent les raisons principales qui limitent le développement du secteur productif. Les nouveaux codes des investissements censés favoriser l'essor des PME, n'ont pas réussi à lever les contraintes dont pâtissent les entreprises... Voir : SEKKAL Houria, op.cit. p.178.

³⁹-يضاف إلى مبادرات الهيئات المحلية في مجال الحصول على العقارات جهود بعض الهيئات التي تعمل من قريب أو من بعيد لدعم فئة المؤسسات الصغير والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) وغرفة التجارة والصناعة (CCI) ومختلف مراكز الدعم المستحدثة.

العاطلة بما يسمح برفع المستوى المعيشي للفرد، وكذا تنمية قدراتها الإنتاجية والتنافسية في السوق المحلي ثم الاندماج شيئاً فشيئاً في السوق العالمي.

والمناولة هي جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي تنجز وفق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المقالات الزبونة المسماة بالأمر بالأعمال، والمقاولات التي تنجز هذه الأعمال تسمى **مناولة**، والمعايير التقنية هي ملك للمقالات الزبونة، وحتى وإن كان المناول قد ساهم في دراسة المنتج فإن الأمر بالأعمال هو صاحب الملكية الصناعية، فإذن هو من الناحية القانونية يكون مسؤولاً عن كل خلل في التصور، في حين أن المناول لا يتحمل مسؤولية أي خلل في الإنتاج⁴⁰.

انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مع تبني اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق الأجنبية للدول المجاورة، وقد تم إنشاء أول بورصة للمناولة بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، عقيها تم إنشاء ثلاثة بورصات في شرق وغرب وجنوب الوطن، وبعد عشر سنوات من النشاط تم إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة في ظل القانون 01-18 الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أبريل 2003 يتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره⁴¹، ومع صدور القانون 17-02 أكد المشرع على أهمية المناولة من حيث أنها الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة بغرض دمجها في الأسواق العالمية، وترقية عمليات الشراكة مع أرباب العمل وتفعيلها فيما بين بورصات المناولة⁴²، على المستوى الوطني وعلى المستوى المغاربي (تونس والمغرب).

تحضي المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك على حسب طبيعة المكلف بتنفيذ هذه السياسة، قد يكون الوكالة أو الدولة:

أولاً: بالنسبة لدور الوكالة: تتكفل الوكالة حسب المادة 31 و33 من القانون رقم 17-02 بتنفيذ سياسة الدولة في مجال تطوير المناولة لاسيما من أجل:

- ضمان الوساطة بين الأمرين والمتلقين للأوامر في حلّ النزاعات.
- جمع وتحليل العرض والطلب الوطني في مجال قدرات المناولة.
- تثمين إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة بهدف تحسين أدائها.
- ترقية نشاطات المناولة والشراكة من خلال دعم بورصات المناولة.

⁴⁰ -منصوري الزين، آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية -حالة الجزائر- ملتقى دولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، أيام 6/7/8/ أبريل 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارب وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص.ص. 8 و 9.

⁴¹ -جريدة رسمية عدد 29 الصادر في 23 أبريل 2003.

⁴² -أنظر المادة 30 من القانون رقم 17-02، السالف الذكر.

-ضمان مهمة مركز التنسيق في إطار نظام إعلامي موحد لبورصات المناولة⁴³.
-إعداد وتحيين دليل قانوني للمناولة.

ثانياً: بالنسبة لدور الدولة: تطبيقاً للمادة 32 من القانون رقم 02-17 تساهم الدولة من خلال سياستها لدعم وتشجيع تكامل القدرات الوطنية للمناولة على النحو التالي:
-استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني.
-إدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء التجهيزات العمومية.
-إدراج بند تفضيلي ضمن دفا تر شروط المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية، لفائدة المتعهدين الذين يلجئون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: تطوير الإعلام الاقتصادي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسط

زاولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قرابة عشرين سنة من النشاط وهي على هامش مجريات الاقتصاد والسوق العالمي⁴⁴، واليوم ووعياً منه بأهمية التواصل الإعلامي والتكنولوجي في تطوير الاستثمار والاقتصاد الوطني معاً⁴⁵، عمد المشرع إلى وضع نظام معلوماتي يجسد دولية المؤسسات الصغيرة ويضمن لها الانسجام مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد العالمي والصمود من أجل البقاء في بيئة تنافسية تساهم في دعم جودة المنتجات⁴⁶،

⁴³-بورصات المناولة هي مجال للالتقاء الصناعيين الطالبين والعارضين لخدمات الإنتاج، فالمؤسسات الكبيرة تعتمد على مؤسسات صناعية أخرى سواء في تصنيع المنتجات، أو في طلب بعض الخدمات الأخرى كالصناعة، لذلك فإن أهمية نظام المناولة يكمن فيما يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرص لنشاطها وما يتيح للصناعة من ازدهار، وقد تم إنشائها في سنة 1991 وتتمثل مهمتها في دورين أساسيين هما: دور تنظيمي، ودور إعلامي.

⁴⁴- Le manque de l'internationalisation de la PME Algérienne explique l'absence d'une vision internationale chez l'entrepreneur algérien, et la domination de l'idée erronée qu'il faut d'abord satisfaire le marché national avant de se tourner vers les marchés étrangers en suivant l'évolution des besoins des consommateurs et la réalisation des adaptations à l'innovation ...voir: BOUYAHIAOUI Nacer & BENTEYEB Feryel & HAMACHE Souria, op. Cit. p.74. AMROUN Seddik & RAHMANI Amina, « Les facteurs déterminants des petites et moyennes entreprises exportations en Algérie : Le cas de PME DE LA wilaya d'Oran », *Revue algérienne d'économie et gestion*, volume 9, N°01/ 2016, p.p. 53-54.

⁴⁵-تنص المادة 15/ مطة 1 من القانون رقم 02-17 على: « تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...إلى: -نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»

⁴⁶- Technologies de l'information et des communications ouvrent la voie de la réactivité et de la flexibilité et la communication qui devient primordial pour organiser et gérer l'entreprise mais également pour produire promouvoir et vendre. Dans ce contexte les réseaux de communication deviennent omniprésents, stratégiques et même vitaux pour les entreprises. Voir : MOHAMMED

ويتكفل بهذا النظام التقني الوكالة باعتبارها المكلف الرسمي بتنفيذ استراتيجية الدولة حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴⁷، ولأنّ هذا النظام التقني هو أداة للاستشراف والمساعدة لتوسيع نطاق نشاط هذه المؤسسات. إنّ تزويد منظومة الإعلام الاقتصادي يتم من خلال البطاقات التي تتضمن معلومات محيئة حول بيئة الاستثمار ومعدلاته والفرص المتوفرة فيه، وضعية السوق بصفة عامة، وعلى وجه التدقيق فهي تتضمن تحديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث موقعها وحجمها، تحديد قطاعات النشاط الذي تنتمي إليه هذه المؤسسات، ديمغرافية المؤسسات منذ تأسيسها إلى غاية إنهاء نشاطها، ثمّ مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تطبع هذه المؤسسات⁴⁸.

يتطلب الوصول إلى إعداد البطاقات والوفاء بغرضها تدخل مجموعة من الإدارات والهيئات العمومية ذات الصلة بنشاط الاستثمار والصناعة والتجارة والضرائب والتأمين، وهي الإدارات التي أوردها المشرع على وجه التخصيص في المادة 35 من القانون رقم 02-17، ويتعلق الأمر ب: الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للسجل التجاري، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، الإدارة الجبائية، إدارة الجمارك، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، جمعية البنوك والمؤسسات المالية.

خاتمة

بعد أزمة المؤسسات العمومية الاقتصادية ومآثرها الاقتصادية والاجتماعية، وتحت تأثير وانتشار ثقافة المقاولات التي أثبتت نجاحها عبر تجارب الدول المختلفة وعلى وجه الخصوص في الدول المتقدمة، أدركت الدولة الجزائرية الدور الريادي الذي يمكن أن تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بجميع أقطابها، فبادرت نحو تفعيلها وتعزيز مكانتها لتكون المحرك لعجلة التنمية الاقتصادية في ظل تراجع مستوى الأداء الذي واجهته غالبية المؤسسات الكبيرة منذ بداية التسعينات والتي تعمل على إعادة النظر في استراتيجياتها بما ينسجم مع الظروف والتحديات العالمية وتداعيات الأزمة المالية.

تجسدت جهود الدولة الجزائرية من خلال إصدار قانون ينظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001، وكرست لأجلها وزارة وصية عليها، وأنشأت عدّة هيئات لتقديم المساعدات من كل الأنواع (التقنية والمالية والإدارية)، ونظرا لضعف النتائج المترتبة على تطبيق ذلك القانون وتخلف الأهداف المسطرة فيه، وتحت تأثير ظروف البيئة

BELKACEM Faiza, « Expériences arabe et internationales dans l'application de l'administration numérique : cas des PME algériennes », مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد, volume1, N°02 /2017, p.p.17- 18.

⁴⁷—أنظر المواد 17، 18 و 33 من القانون لاقم 02-17، السالف الذكر .

⁴⁸—أنظر المادة 36 من القانون رقم 02-17، السالف الذكر .

الاقتصادية منذ 2016 اهتمّ المشرع بموضوع إعادة التوازنات العامة، وكان من قبيل تلك المحاور المؤدية إلى هذه التوازنات إعادة صياغة قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جديد في 2017.

لا يشكل القانون رقم 02-17 بمضمونه المتقدم تجربة جديدة في حقل النشاط المحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل هو تفعيل لتجربة نجد أثارها في القانون رقم 01-18، إلا أنه ما يثنى عليه هو إدراجه مضمون جديد ضمن مفهوم التنمية الاقتصادية، بحيث يستهدف إقامة مشاريع تنموية وفقا للتكنولوجيات الجديدة من خلال مراكز البحث والتطوير التكنولوجي والحاضنات التكنولوجية، مع تنمية روح الإبداع والابتكار.

كما أتى القانون أعلاه على تشجيع نشاط المناولة الصناعية باعتباره من أنجح الاستراتيجيات للرفع من مستوى جودة ومواصفات المنتجات المحلية، وهو ما يعدّ الشرط الجوهري لاقتحام الأسواق المحلية والدولية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهوما يتطلب دعم تجربة بورصات المناولة أو مراكز المناولة باعتبارها قاعدة معطيات حول المنتجات، تساهم في تنظيم معارض للمناولة التي تسمح بالترويج للمنتجات وعقد الصفقات وهم ما يساهم في جذب الاستثمار والشركات لتطوير المؤسسات والرفع من قدراتها التنافسية.

ما نؤكد عليه أنّ تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات السياسية والاقتصادية في الجزائر، تطلبت من المشرع أن يؤكد على كفالة سياسة الدعم وإيجاد الأجهزة التي تضمن تنفيذ هذه السياسة، وذلك من خلال إزاحة البيروقراطية من طاولة التعامل مع أصاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووضع آليات لتنشيط مشاريعهم على المستوى الإداري والمالي على وجه الخصوص، وفي تقديرنا أنّ مرور سنتين على صدور القانون أعلاه غير كافية لتقييم فعاليته من عدمها، خصوصا وأنّ النصوص التطبيقية له لم تصدر بكاملها لحدّ الآن.